

سلسلة كتب المعرفة القانونية

الملخص التنفيذي وتوصيات دراسة

حقوق المرأة في المواطنة والجنسية والمشاركة السياسية

إعداد المحامية : شيخة الجليبي

❖ المقدمة :

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدولة الكويت مع الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية من خلال البرنامج الوطني المنفذ بالشراكة مع الأمانة العامة للتخطيط والتنمية بإطلاق مشروع ورقتي كأول من نوعه بين دولة مجلس التعاون الخليجي، و مشروع ورقتي هو مشروع يهدف إلى تعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونيا. ويقوم مشروع ورقتي على دراسة عدة محاور تساهم في تعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونيا، من ضمنها محور حق المواطنة والجنسية والحقوق السياسية التي هي محل هذه الدراسة، وذلك من استقاء المعلومة القانونية من عدة مصادر متنوعة، سواء كانت مؤلفات قانونية مكتوبة، الدستور الكويتي، والتشريعات الكويتية، والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت، إلى جانب الأحكام القضائية.

تتطرق الدراسة إلى حق المواطنة والمتمثل في الحقوق العامة والحريات والمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى حق الجنسية والآثار المترتبة على الجنسية الكويتية وطريقة كسبها وأسباب فقدها، وكذلك تشمل الدراسة الحق في المشاركة السياسية والانتخابات، هذا بالإضافة إلى المقترحات والتوصيات للمواضيع المطروحة في الدراسة.

❖ أهم النقاط :

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام :

- **القسم الأول :** حق المواطنة : وهي النصوص العامة للحقوق العامة والحريات.
- **القسم الثاني :** الحق في المساواة : وهو المتمثل في الحق في الجنسية الكويتية، وسيتم التطرق بالتفصيل إلى الجنسية الكويتية أنواعها، وطريقة كسبها، شروطها، والآثار المترتبة عليها، وفقد الجنسية وسحبها.
- **القسم الثالث :** الحق في المشاركة : وهو الحق في المشاركة السياسية بتكوين النقابات والجمعيات والتجمعات، إضافة إلى الحق في الانتخابات، وذلك بالتفصيل في مجال الانتخابات وموقف المشرع الكويتي والحلول المقترحة لتمكين المرأة الكويتية من خوض الانتخابات البرلمانية.

❖ توصيات دراسة حقوق المرأة في المواطنة والجنسية والمشاركة السياسية :

- إلغاء الشرط الوارد في المادة الأولى من قانون الانتخابات والخاص بالالتزام بقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية للمرأة، حيث أنه معيار واسع وفضفاض يعيق المرأة من العملية من المشاركة في العملية الانتخابية سواء كانت مرشحة أو ناخبة.
- خفض سن الانتخاب إلى ثمانية عشر سنة بدل من واحد وعشرون سنة، وذلك لإشراك أكبر شريحة ممكنة من النساء في العملية الانتخابية.
- إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية لتحقيق العدالة للنساء في الانتخاب، ولتمكينهن من دعم المرأة المرشحة، وعدم تركيز الأصوات في دائرة دون الأخرى مما يعيق العدالة في العملية الانتخابية للنساء، وبالتالي يعيق تمكينهن من المشاركة السياسية. أو الإبقاء على الدوائر الانتخابية الخمس باختيار مرشحين بدل من أربع مرشحين كما هو جاري العمل به بناء على قانون الانتخابات.
- الأخذ بنظام قوائم بالتصويت، سواء كانت قوائم تيارات سياسية أم أحزاب سياسية والتي سبق الإشارة لها في الحق في التجمعات، مما يتيح للكفاءة من النساء بالوصول إلى البرلمان.
- الأخذ في نظام الحصص (الكوتا) القانونية وذلك في الانتخابات البرلمانية، وذلك إما بالكوتا الدستورية أو بالكوتا الحزبية بحال إقرار الأحزاب السياسية التي سبق الإشارة إليها في الحق في التجمعات.
- نشر الوعي والثقافة الأساسية للمرأة لتمكينها من ممارسه حقها السياسي ، وذلك من خلال أليه لتوصيل الوعي إلى المناطق الخارجية وذلك من خلال بث برامج تلفزيونية توعوية مبسطة لتوصيلها لأكثر شريحة نسائية في المناطق الخارجية والداخلية ، وتكثيف الندوات والمحاضرات وورش العمل المدرسية في المناطق الخارجية ، وبث الرسائل الهاتفية التوعوية لأكثر شريحة نسائية.